المركز العالمى لابحاث الاقتصاد الاسلامى

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

سلسلة المطبوعات بالعربية : (١٢)

نموذج سلوكى لمنشأة اسلامية

للدكتور مختار محمد متولى

ترجمه بتصرف

عبد الله محمد القسام

راجعه على الاصل

د٠محمود صديق زين

نالت هذه الترجمة دعم المركز العالمى
لابحاث الاقتصاد الاسلامى والآراء الواردة
فى البحث هى وجهة نظر الباحث
ولاتعبر بالضرورة عن رأى المركز

وقد صدر الاصل الانجليزى عن
المركز بعنوان :

"A BEHAVIOURAL MODEL OF AN ISLAMIC FIRM"

BY
DR. M. M. METWALLY

بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج سلوكي لمنشأة إسلامية

(المؤلف)

د.مختار محمد متولي [1]

نقله الى العربية

عبد الله محمد القسام [2]

إن عددا متزايدا من الاقطار الاسلامية يعبر عن الرغبة الجدية في العودة إلى تطبيق التشريعات والتعاليم الإسلامية لتشكيل طريقتها في الحياة وتحديد سلوكها الإقتصادى .

وهدف هذا البحث تفحص المضامين الاقتصادية للتشريعات المبنية على تعاليم القرآن الكريم وأحاديث الرسول الكريم محمد عليه الصلاة والسلام وأعمال المسلمين الاوائل فى سلوك المنشأة الاسلامية .

فى البدء .. لابد من التوضيح أن الاقطار الاسلامية المعاصرة متباينة فى مدى تطبيقها للتشريعات والتعاليم الاسلامية . فمن هذه الاقطار من قطع شوطا أبعد في تطبيقه لهذه التعاليم . ومنها من هو في بداية الطريق .

---

(١) المؤلف : د.مختار محمد متولي ـ جامعة كوينزلاند ـ أستراليا

(٢) المترجم : أ. عبد الله محمد القسام ـ مساعد باحث فى الاقتصاد الاسلامى سابقا ـ باحث إحصاء حاليا بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية .

* يشكر المؤلف كلا من السادة : R. Gordon, H. Higgs and H.U. Tamaschke من جامعة كوينزلاند والدكتور محمد أنس الزرقا الباحث بمركز الاقتصاد الاسلامى ـ جامعة الملك عبدالعزيز ـ السعودية . على ملاحظاتهم وإقتراحاتهم القيمة .

لكن لايوجد قطر إسلامى واحد حاليا نستطيع تسمية إقتصاده بأنه إسلامى بالمعنى الذى نقصده (هذا يعنى أن الاقتصاد المتبع للتعاليم الاسلامية يكون فيه تطبيق الشريعة مُيسّراً بدافع الايمان وبالنظم الالزامية) ..

كذلك فان تجارب الإقتصاديات الاسلامية الاوّلى ليست دائما قابلة للتطبيق مباشرة الانّ لكونها أقل تعقيدا بكثير - من الاقتصاديات الإسلامية المعاصرة .

وعلاوة على ذلك فالكتابات المتوافرة فى هذا المجال لم تفلح بعد في تزويدنا بصورة صادقة عن الخصائص الإقتصادية للمجتمعات الإسلامية الاوّلى.

علىأن نظرة فاحصة لايّات القرآنالكريم وأحاديث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وأعمال المسلمين الاوّائل (خلال الخلافة الراشدة) توحيبأن السلوك الإقتصادى للمنشأة الإسلامية سيكون بالتأكيد مختلفا عن سلوك المنشآت العاملة فى إقتصاديات غيرإسلامية .

إن المسلم الملتزم يعتبر الموارد على إختلاف أنواعها بمثابة هِبَاتٍ من الله تعالى له ، جعلها أمانة فى يديه

لتُستَخْدمَ بالطريقة الأكثر كَفَاءةً لتحقيق الأهداف الإلهية في إقامة الرخاء على الارض والفوز في الآخرة.

تبعاً لذلك .. فان المسلم الملتزم ينشغل بعمله مدفوعا الى حد ما بحافز غير شخصي أداءُ للأمانة .

إن مبدأ الأمانة في الاقتصاد الإسلامي يتعارض جذريا مع مبدأ الانانية الذاتية الذي يعتبر حجر الزاوية في إقتصاديات السوق الحر في المجتمعات غير الإسلامية. وهذا يدل بوضوح على أن هدف المنشأة الإسلامية لن يكون تحقيق الربح الاعظم .

وجدير بالذكر أن المنشأة ربما تكون مقتنعة بتحقيق مستوى " مقبول " أو " مرض " من الربح إذا ساعدها ذلك على تحقيق هدف أسمى هو " العمل الصالح الذي يرضي الله تعالى" والمسلم الحقيقي يؤمن بقوله تعالى :

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه ، وأصلح لي في ذريتي ، إني تبت إليك وإني من المسلمين".

(سورة الاحقاف ٤٦ / ١٥)

ورجل الاعْمال المسلم لايتحرى الارْباح العظمى مستهدفا تكديس الثروة لانه يعلم أن :

" المال والبنون زينة الحياة الدنيا ، والباقيات الصالحات خيرعند ربك ثوابا وخير أملا".

(الكهف ٤٦/١٨)

وتاخذ الاعْمال الصالحة أشكالا كثيرة ولكنها تدور أساسا حول محور الصدقة charity ويعتبر إخراج الصدقة من قبل الذين يملكون الموارد المالية إجراء حاسماً فى نظام الإسلام فالله تعالى يقول : ـ

" وانفقوا مما رزقناكم من قبل أن ياتيَ أحدكم الموتُ فيقولَ رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدّق وأكن من الصالحين ".

(المنافقون ١٠/٦٣)

لقد ورد ذكر " عمل الصالحات" فى القرآن الكريم (٦٢) مرة في (٣٦) سورة من أصل (١١٤) سورة في القرآن الكريم.(٣)

---

(٣) أُنظر على سبيل المثال لا الحصر سورة البقرة الايّات :
(، ٨٢، ٢٧٧) وسورة آل عمران الايّة (٥٧)

مما يوحى بوضوح بأن المالكين والمديرين ..الخ فى المنشـــأة الإسلامية يجب أن يجعلوا هدفهم الاساسي اخراج الصدقة أو عمـــل الصالحات ، ولا نظير لهذا الهدف فى منشآت اقتصاديات الســـوق الحر غيرالإسلامية ، لكن هذا لايعني أنه يفتقر إلى معنى اقتصادي ذلك أن اخراج الصدقة وعمل الصالحات ، في المجتمع الذي يؤمن بها كطرق موصلة لرضى الله ، يتوقع أن تحقق إسما تجاريـــــا طيّبـــا لمنتجات المنشآة ، مما يساعد بدوره على زيادة الطلب عليها مقابل أى سعر معين.(٤)

فاذا رمزنا لقيمة الصدقة أو الانفاق على عمل الصالحات بالرمز G؛ ولسعر السلعة بـ P فاننا سنتوقع :

$$\frac{\partial p}{\partial G} > 0$$

ومعنى ذلك أن الإنفاق على الاعمال الصالحة يشابه فى أثـــره على الطلب ، الانفاق على "الدعاية للسلع " . لكن الفرق فـــى ذلك هو أن المنشأة غير الإسلامية تحاول أن تعمل عن طريق نفقات الدعاية الى مستوى الربح الأكبر . أما فى المنشأة الاسلامية فيكاد يكون الإنفـاق على عمل الصالحات الهدف الذى يجب أن يُحقّق سواء بلغت الأرباح مســـتواهـا الاعظم أم لا..

---

(٤) ان تحسين الاسم التجارى Goodwill المتولد ـ سيكون دالة للمبلغ المنفق على الصدقة. وهكذا فالمنشآ ت التى تنفق أكثر ستستفيد أكثر من جراء هذا التحسين فـــى الاسم التجارى.

بعبارة أخرى يمكن لمنشأة إسلامية أن تعبرعن هذا الهدف بالتزام إيجابى محدد ،مثلا (عليها أن تنفق ٥ فى المائة من دخلها فى الصدقة). كما أن بمقدورها أن تعبرعنه بشكل غير محدد : مثلا (ترغب المنشأة أن تكون المنشأة الرائدة فى الصناعة أوحتى فى المجتمع من ناحية الإنفاق على الأعمال الصالحة). وسيكون هذا الالتزام مُرْشِداً فى إتخاذ القرارات المؤثرة على توزيع الموارد.

إن ماذكر أعلاه لايعنى أن إنفاق الصدقة أوعمل الصالحات من قبل المنشأة الاسلامية سيكون بديلا كليا للإعلان ،اذ ستبقى هناك حاجة للإعلان " المُعْلِم".

بيد أن القرار المتعلق بالقيام بالإعلان أوعدم القيام به وبالمبلغ المنفق على الإعلان ، سيكون قراراً منفصلاً تماماً عن قرار الإنفاق على الصدقة.

ومن الطبيعى ـ كما سنرى لاحقا ـ أنه لن يكون هناك مجال لما يسمى " بالإعلان المخادع" فى المنشأة الاسلامية..

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا ـ هو :

ما الشكل الذى سيأخذه الإنفاق على الصدقة أوعمل الصالحات ..؟؟

والجواب هو : أنه من الممكن أن يأخذ أشكالا عديدة :
منها ـ المساعدة المباشرة للفقير والمحتاج فى المجتمع ، أو التوسع فى توظيف العاملين من قبل المنشأة فوق المستوى الذى يحقق أكبر ربح ، وذلك للمساهمة فى حل مشكلة البطالة إن وجدت والتخفيف عن العاطلين عن العمل.

وكثيرا مانجد أن الاعمال الصالحة يمكن أن تاخذ شكل بناء المشافى أو المدارس لخدمة القطاعات الفقيرة نسبيا فى المجتمع الإسلامى ، أوبناء المساجد لتعزيز الدعوة الإسلامية ولتثبيت العقيدة الإسلامية .

وبصورة عامة .. يمكن القول أن الاعمال الصالحة تتضمن عادة ـ جميع المبالغ المنفقة لمساعدة الفقراء والمحتاجين وللجهاد في سبيل الله ولنشر الإسلام وتعاليمه ودعم تطبيقها .

على أية حال .. لابد للمنشأة الإسلامية من تحقيق مستوى" مقبول" من الارباح ـ للمحافظة على بقائها . واذا كانت المنشأة شركة عامة فينبغى أن تكون قادرة على توزيع مستوى (مقبول) من الارباح على مساهميها سنويا.

وطبيعي أن هؤلاء المساهمين ، لكونهم مسلمين ، يدركون ويتوقعون من إدارة المنشأة أن تنفق على عمل الصالحات. وهكذا فالمنشأة الإسلامية ستتحرى القيمة العظمى لدالة المنفعة التى ستكون دالة لكمية الارباح وللمبالغ المنفقة في الصدقة وعمل الصالحات ، بشرط التقيد بألا تقل كمية الارباح بعد دفع المستحقات الواجبة (كالزكاة وجميع الضرائب المفروضة)- عن حد أدنى يعتبر "الضمان" أو " حد الامان " الذى يضمن بقاء المنشأة واستمرار عملها.

ويمكننا وضع نموذج رياضي بسيط يعبر عن الافكار السابقة فى حالة منشأة تنتج نوعا واحدا من المنتجات كالآتى :-

على فرض أن دالة المنفعة للمسلم الملتزم تتمثل ، بالعلاقة التالية :

$$Y = y(F,G) \qquad (1)$$

حيث :

(F) : تمثل مستوى الارباح الصافية بعد دفع المستحقات الواجبة على المنشأة (كالزكاة والضرائب).

(G): الإنفاق على الصدقة أو الاعمال الصالحة.

وبافتراض أن :

(M) : تمثل مستوى الربح الفعلي أو الفرق بين إيراد المنشأة من جهة وبين تكاليفها ونفقات الصدقة من جهة أخرى .

تصبح :

$$M = R-C-G \qquad (٢)$$

حيث :

(R) : الايراد الكلي

(C) : التكاليف الكلية

فاذا عبرنا بـ :

(P) : عن سعر بيع الوحدة الواحدة من الانتاج

(q) : الكمية المنتجة

عندها يكون الايراد الكلي للمنشأة :

$$R = P.q \qquad (٣)$$

أما التكاليف الكلية فتكون دالة لـ ، أى الكمية المنتجة ، وتعطى بالعلاقة الاتية :

$$C = C(q) \qquad (٤)$$

يفترض فى ميل منحنى الطلب فى هذا النموذج أن يكون سالبا أي أن :

$$\frac{\partial p}{\partial q} < 0 \qquad (٥)$$

لكن نفقات الصدقة تساعد على زيادة الطلب على إنتـــــــاج المنشأة . أي :

$$\frac{\partial p}{\partial G} > 0 \qquad (٦)$$

أما العلاقة بين(F) مستوى الارباح الصافية ، و (M) مستوى الارباح الفعلية ،فتوضحها العلاقة التالية :-

$$F = M - Z - U \qquad (٧)$$

حيث :

(Z) : مقدار الزكاة المدفوعة على الارباح

(U) : مقدار الضرائب الاضافية المدفوعة على الارباح

إذا فرضنا أن :

(α) : معدل الزكاة

(β) : معدل الضرائب الأخـــرى.

فإن مقدار الزكاة (Z) يعطى بالعلاقة :

$$Z = \alpha M = \alpha(R - C - G) \qquad (٨)$$

أي أن مقدار الزكاة ليس إلا جزءا من الارباح الفعليـــــة للمنشـــاة(٥)

كذلك فإن مقدار الضرائب يعتبر جزءا من الأرباح الفعليـــــة للمنشأة(٥). وهذا ما توضحه العلاقة التالية :

$$U = \beta M = \beta(R - C - G) \qquad (٩)$$

فاذا قمنا الآن بتعويض قيم M و Z و U من العلاقات (٢، ٨ ، ٩) على الترتيب بما يعادلها في العلاقة (٧) نحصل بعد الاختصار على :

$$F = (1 - \alpha - \beta)(R - C - G) \qquad (١٠)$$

إن هدف المنشأة هو تحقيق أكبر قيمة لدالة المنفعة المعطـــاة

---

(٥) المترجم

بالعلاقة (١) بشرط توزيع حد أدنى "مقبول" من الارباح π لارضاء مالكيها وللمحافظة على بقائها واستمرار أعمالها

ويمكن التعبير عن ذلك بمايلى :

$$\text{Maximise } Y = Y(F, G)$$

تحت الشرط :

$$\psi = \pi - F \leq 0 \qquad (11)$$

والمطلوب تحديد قيم كل من G و q

إن المسألة المذكورة أعلاه والتى نبحث فيها عن القيمة الكبرى لدالة الهدف مع التقيد بشرط جانبى يمكن حلها باستعمال شروط كون توكر Kuhn-Tucker . لنكتب علاقة لا غرانج (للبرمجة غير الخطية) فيكون لدينا :

$$L = Y(F, G) - \lambda(\pi - F) \qquad (12)$$

وشروط التعظيم الضرورية تصبح (١):

$$\frac{\partial L}{\partial q} = \left(\frac{\partial Y}{\partial F} + \lambda\right)(1 - \alpha - \beta)\left(\frac{\partial R}{\partial q} - \frac{\partial C}{\partial q}\right) \leq 0 \qquad (13)$$

$$\frac{\partial L}{\partial G} = \frac{\partial Y}{\partial G} + \lambda(1 - \alpha - \beta)\left(\frac{\partial R}{\partial G} - 1\right) \leq 0 \qquad (14)$$

ومن العلاقتين (١٣) و (١٤) نجد :

---

(١) لتفصيل كيفية استنتاج المعادلتين (١٣) و (١٤) من (١٢) أنظر الملحق الاول الذى اعده مراجع الترجمة .

(١٣)

$$\frac{\partial L}{\partial q}\cdot q + \frac{\partial L}{\partial G}\cdot G = \left\{\left[\left(\frac{\partial Y}{\partial F} + \lambda\right)(1 - \alpha - \beta)\left(\frac{\partial R}{\partial q} - \frac{\partial c}{\partial q}\right)\right]\cdot q\right.$$

$$\left. + \left[\frac{\partial Y}{\partial G} + \lambda\,(1 - \alpha - \beta)\left(\frac{\partial Y}{\partial G} - 1\right)\right]G\right\} = 0 \qquad (١٥)$$

كذلك لدينا :

$$q \geq 0 \qquad (١٦)$$

$$G \geq 0 \qquad (١٧)$$

أي أن الكمية المنتجة q والإنفاق على الصدقة أو الاعمال الصالحة G لايمكن أن تكون مقادير سالبة فهى إما أن تكو ن موجبة أو مساوية للصفر .

$$\frac{\partial L}{\partial \lambda} = (F - \pi) \geq 0 \qquad (١٨)$$

$$\frac{\partial L}{\partial \lambda}\cdot\lambda = (F - \pi)\lambda = 0 \qquad (١٩)$$

$$\lambda \geq 0 \qquad (٢٠)$$

وإذا أخذنا بالفرضيات المنطقية

$q > 0,\ G > 0$ عندها نحصل على مايلي[1] :

$$(i)\quad \left(\frac{\partial R}{\partial q} - \frac{\partial c}{\partial q}\right) = 0 \qquad (٢١)$$

(انظر الملحق ٢)

أو

$$MR = MC$$

أى أن الايراد الحدى يساوى النفقة الحدية

وكذلك :

---

(١) لتفصيل كيفية استنتاج المعادلات ٢١ – ٢٣ من المعادلات السابقة ذوات الارقام ١٥ وما يليها " انظر الملحق الثانى " الذى اعده مراجع الترجمة .

$$\frac{\partial R}{\partial G} = 1 + \frac{Y_G}{Y_F} \cdot \frac{1}{(1 - \alpha - \beta)} \quad (ii) \quad \text{(انظر الملحق٢٢)} \qquad (٢٢)$$

أو

$$\frac{\partial R}{\partial G} = 1 + \frac{r_{G,F}}{(1 - \alpha - \beta)} \qquad (٢٣)$$

حيث

MR : الايراد الحدى (الهامشي)

MC : الكلفة (النفقة) الحدية (الهامشية)

$r_{G,F}$: المعدل الحدي للإبدال بين الإنفاق على الصدقة أو الأعمال الصالحة والأرباح الموزعة . أو :

$$r_{G,F} = \frac{Y_G}{Y_F}$$

أما شروط المرتبة الثانية التي ينبغي تحقيقها حسب طريقة كون توكر Kuhn-Tucker فهي أن تكون قيمة المحدد ..

التالي موجبـــــة :-

$$\begin{vmatrix} \frac{\partial^2 L}{\partial q^2} & \frac{\partial^2 L}{\partial q \partial G} & \frac{\partial \Psi}{\partial q} \\ \frac{\partial^2 L}{\partial G \partial q} & \frac{\partial^2 L}{\partial G^2} & \frac{\partial \Psi}{\partial G} \\ \frac{\partial \Psi}{\partial q} & \frac{\partial \Psi}{\partial G} & 0 \end{vmatrix} > 0$$

إضافة لماسبق ذكره من شروط فان التعاليم الإسلاميـــــة تتطلب بوضوح تناقص المعدل الحدي للإبدال بين أي هدفيـــــن وكذلك تناقص المنفعة الحدية لكل هدف على حدة .

إن المعادلة (٢١) تدل على أن توازن المنشأة الإسلاميـــــة يتطلب تساوي الإيراد الحدي مع الكلفة الحدية (وهذا كما هو معلوم هو نفسه شـــــرط المنشأة غير الإسلامية التي تبحث فقـط عن أقصى ربح). وهذا لايعنى بالنتيجة أن الانتاج الامثـــــل سيكون مساويا لنظيره التوازني في حالة المنشأة غير الإسلامية التى تبحث عن أكبر ربح لان الإيراد الحدي $\partial R/\partial q$ في حالتنا يكون دالة ضمنية للإنفاق على الصدقة أو الاعمال الصالحة (G).

ومن هنا فإن المستوى الامثل للإنتاج سيكون مختلفا في الحالتين لان المنشأة الإسلامية في وضعية التوازن سيكون الإنتاج والسعر فيها أعلى منهما في حالة المنشأة غير الإسلامية تحت نفس ظروف التكاليف .

وهذا يمكن مشاهدته في الشكل رقم (١) حيث :

DD : يمثل منحنى الطلب لمنشأة غير اسلامية .

D´D´ : يمثل منحنى الطلب لمنشأة اسلامية

إن D´D´ يعبر عن فرضيتنا بأن الانفاق على الصدقة سيزيد الطلب على منتجات المنشأة . أي : $\partial P/\partial G > 0$.

$q^{=}$ $p^{=}$ وتمثل توازن المنشأة الاسلامية في حالة الربح الاعظمي

q^{-} p^{-} وتمثل توازن المنشأة غير الاسلامية .

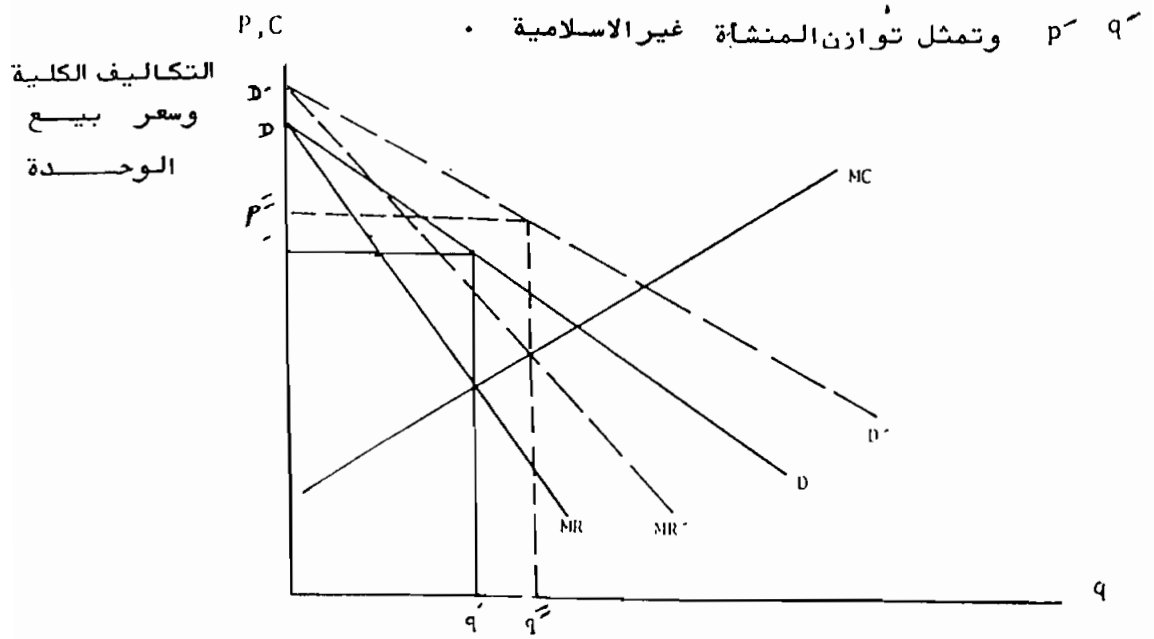

شكل رقم (١) يوضح توازن المنشأة الاسلامية وتوازن المنشأة غير الاسلامية

والمعادلة (٢٣) تفيد أن النسبة المخصصة من الدخل للصدقة في اقتصاد اسلامى ستعتمد على المعدل الحدى للابدال بين الارباح الموزعة و "الاعمال الصالحة" (r_{GF}) بالاضافة إلى معدلات الزكاة والضرائب . فكلما كان معدل الضرائب على الارباح غير الموزعة مرتفعا فإن نسبة الدخل المخصصة للصدقة ستكون أقل وهذا منطقي لأنه يفترض أن الضرائب المرتفعة إنما تجبى لتحقيق مستويات أعلى من الاعمال الصالحة من قبل السلطات الإسلامية .

أما في المنشأة غير الاسلامية فان $r_{G,F} = 0$

وهكذا نجد أن الشرط الضروري في هذه المنشأة لتحقيق الإنتاج الامثل يكون :

الايراد الحدي = الكلفة الحدية

هذا وإن المنشأة الإسلامية ستكون مختلفة عن المنشآت غير الإسلامية ليس فقط بأهدافها ولكن فى سياساتها الإقتصادية وخططها التسويقية أيضا وبشكل خاص :

(أ) لاتمارس المنشأة الإسلامية أي نشاط حرمه الاسلام .

ومثال على ذلك : لاوجود لمنشأة في المجتمع الإسلامي تعمل على إنتاج أوبيع المشروبات الروحية أوإنتاج أوبيع لحم الخنازير أوالقمار أوالمضاربة المحرمة أو إقراض أواقتراض المال بمعدلات فائدة ثابتة.

(ب) يجب أن تتجنب المنشأة الإسلامية خطط السوق التي تؤدي إلى خلق العوائق تمهيدا للاحتكار .(٦)

(ج) يجب أنتتبع المنشأة الإسلامية (أخلاقيات الإسلام) فى جميع أعمالها ،بائعة ومشترية للبضائع والخدمات .(٧)

---

(٦) وهذا ماقرره قوله صلى الله عليه وسلم:(لايحتكر الإخاطىء)

انظر كشميري ـ رسول الاسلام محمد وبعض أحاديثه ـ المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ـ مقالة رقم١٦ ـ القاهرة ـ١٣٨٧/١٩٦٧م

(٧) وهذا ما أعلنه صلى الله عليه وسلم حيث قال :"رحم الله امرءا سمحا إذا باع ، سمحا إذا اشترى ، سمحا إذا اقتضى ".انظر المرجع السابق.

(د) يجب أن تحجم المنشاة الإسلامية عن إستعمال " الاعلان المخادع " وخطط السوق المخادعة التى يمكن أن تستعمل لتوسيع حصتها فى السوق أوقد تستعمل لرفع سعر إنتاجها.

(هـ) يجب أن تتجنب المنشأة الإسلامية جميع أعمال الاستغلال والتمييز والاعمال التجارية المقيدة التى شجبها الإسلام.

* *

(٢٠)

نتائج البحث

(١) تظهر الدراسة أن دالة الهدف للمنشأة التى تعمل فى مجتمع يتبع القوانين الإسلامية التى تتفق وتعاليم القرآن الكريم وأحاديث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وأعمال المسلمين الأوائل ستكون مختلفة جوهريا عن تلك المنشآت التي تعمل فى مجتمعات غير إسلامية .

(ب) إن النموذج الرياضي البسيط الذى استخدمناه لدراسة توازن منشأة إسلامية تنتج نوعا واحدا من السلع يبين أن مستوى الانتاج فى حالة التوازن هو المستوى الذى تكون كلفته الحدية مساوية لإيراده الحدى. وهذا المستوى سيكون مختلفا عن ذلك الذى يتحقق فى المنشأة التي تستهدف فقط أقصى ربح صاف .

(ج) من المرجح أن المنشأة الاسلامية تحرز فى حالة التوازن على مستوى من الانتاج والسعر أعلى من ذلك الذي تحصل عليه المنشأة التى تستهدف أقصى ربح صاف .

(د) تظهر الدراسة أيضا أن السياسات الاقتصادية وخطط السوق للمنشأة الاسلامية يجب أن تختار بعناية لتجنب مايتعارض

مع مبادئ الاسلام من أعمال.

(هـ) وهكذا - نرى أن هناك العديد من نقاط الاختلاف بين المنشأة الإسلامية والمنشأة غير الإسلامية.

* * *
*

الملحق الاول (*)

$$L = Y(F,G) - \lambda (\eta - F) \qquad (١٢)$$

$$\frac{\partial L}{\partial q} = \frac{\partial Y}{\partial F} \frac{\partial F}{\partial q} + \lambda \frac{\partial F}{\partial q}$$

$$= \left(\frac{\partial Y}{\partial F} + \lambda \right) \frac{\partial F}{\partial q} \qquad a)$$

$$\frac{\partial L}{\partial G} = \frac{\partial Y}{\partial G} + \lambda \frac{\partial F}{\partial G} \qquad b)$$

وحيث أن

$$F = (1 - \alpha - \beta)(R - C - G)$$

نحصل على

$$\frac{\partial F}{\partial q} = (1 - \alpha - \beta) \left(\frac{\partial R}{\partial q} - \frac{\partial C}{\partial q} \right)$$

$$\frac{\partial F}{\partial G} = (1 - \alpha - \beta) \left(\frac{\partial R}{\partial G} - 1 \right)$$

وبالتعويض فى a), b) نحصل على

$$\frac{\partial L}{\partial q} = \left(\frac{\partial Y}{\partial F} + \lambda \right) (1 - \alpha - \beta) \left(\frac{\partial R}{\partial q} - \frac{\partial C}{\partial q} \right) \qquad (١٣)$$

$$\frac{\partial L}{\partial G} = \frac{\partial Y}{\partial G} + \lambda (1 - \alpha - \beta) \left(\frac{\partial R}{\partial G} - 1 \right)$$

(*) أعده المراجع

الملحق الثانى(*)

حيث أن $q > 0$ وكذلك $G > 0$ فان الشرط (١٥) ص ١٣ أى

$$[(\frac{\partial Y}{\partial F} + \lambda)(1-\alpha-\beta)(\frac{\partial R}{\partial q} - \frac{\partial C}{\partial q})].q + [\frac{\partial Y}{\partial G} + \lambda(1-\alpha-\beta)(\frac{\partial R}{\partial G} - 1)]G = 0$$

لايمكن أن يتحقق الا اذا تحقق الشرطان أ ، ب التاليان :

$$(\frac{\partial Y}{\partial F} + \lambda)(1-\alpha-\beta)(\frac{\partial R}{\partial q} - \frac{\partial C}{\partial q}) = 0 \qquad (أ)$$

وهذا يؤدى بدوره الى

$$\frac{\partial R}{\partial q} - \frac{\partial C}{\partial q} = 0 \quad , \quad \frac{\partial R}{\partial q} = \frac{\partial C}{\partial q} \qquad (٢١)$$

$$\frac{\partial Y}{\partial F} + \lambda = 0 \quad , \quad \lambda = -\frac{\partial Y}{\partial F} \qquad (٢١')$$

$$\frac{\partial Y}{\partial G} + \lambda(1-\alpha-\beta)(\frac{\partial R}{\partial G} - 1) = 0 \qquad (ب)$$

وهذا يؤدىبدوره الى

$$\lambda(1-\alpha-\beta)(\frac{\partial R}{\partial G} - 1) = -\frac{\partial Y}{\partial G}$$

$$\frac{\partial R}{\partial G} - 1 = -\frac{\frac{\partial Y}{\partial G}}{\lambda(1-\alpha-\beta)}$$

$$\frac{\partial R}{\partial G} = 1 - \frac{\frac{\partial Y}{\partial G}}{\lambda(1-\alpha-\beta)}$$

وبالتعويض من (٢١') فى المعادلة الاخيرة نحصل على

$$\frac{\partial R}{\partial G} = 1 + \frac{(\partial Y / \partial G)}{(\partial Y / \partial F)(1-\alpha-\beta)} \qquad (٢٢)$$

(*) اعده المراجع

المـــراجـع

Ahmad, S.M., Economics of Islam, Sh. Muhammad Ashraf, Lahore, 1964.

Ali, A.Y., The Meaning of the Illustrious Qur'an, Sh. Muhammad Ashraf, Lahore, 1957.

Ansari, M.F., The Qur'anic Foundations and Structure of Muslim Society, Vols. 1 and 2, Sh. Muhammad Ashraf, Lahore, 1965.

Argyris, C, Understanding Organizational Behaviour, Homewood, Ill. Dorsey Press, 1960.

Baldwin, W.L., "The Motives of Managers, Environmental Restraints and the Theory of Managerial Enterprise", Quarterly Journal of Economics, Vol. 78, May 1964.

Barnard, C.I., The Functions of the Executive, New York: Cambridge University Press, 1962.

Baumol, W.J., Business Behaviour, Value and Growth, New York: Macmillan, 1959.

Becker, G.S., "Irrational Behaviour and Economic Theory", Journal of Political Economy, Vol. 70, February 1962.

Cohen, K.J. and Cyert, R.M., Theory of the Firm, Resource Allocation in a Market Economy, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc., 1965.

Cole, A.H., Business Enterprise in its Social Selling, Cambridge: Harvard University Press, 1959.

Cyert, R.M., Feigenbaum, E.A. and March, J.G., "Models in a Behavioural Theory of the Firm", Behavioural Science, Volume 4, April 1959.

Cyert, R.M. and March, J.G., A Behavioural Theory of the Firm, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc., 1963.

The Holy Qur'an.

Karim, A.M.F., Al-Hadis: Mishkat-Ul Masabih, Calcutta, 1939.

Kashmiri, I., Prophet of Islam Muhammad and Some of His Traditions, The Supreme Council for Islamic Affairs, Monograph No. 16, Cairo, 1967.

McGuire, J.W., Theories of Business Behaviour, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc., 1964.

Machlup, F., "Theories of the Firm: Marginalist Behavioural, Managerial", American Economic Review, Vol. 57, March 1967.

Maududi, A.A., The Islamic Law and Constitution, Islamic Publications Ltd., Lahore, 1969.

Metwally, M.M., Price and Non-Price Competition: Dynamics of Marketing, Asia, London, 1975.

Metwally, M.M., Macroeconomic Models of Islamic Doctrines, J.K. Publishers, London, 1979.

Metwally, M.M., "General Equilibrium and Macroeconomic Policies in Islamic Economies", Journal of Islamic Economic Studies, Vol. 1, No. 1, 1979.

Nayler, T.H. and Vernon, J.M., Microeconomics and Decision Models of The Firm, Harcourt, Brace and World, Inc., New York, 1969.

Rodinson, M., Islam and Capitalism, Burgoy, Norfolk, 1974.

Sharif, M.R., Islamic Social Framework, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore, 1963.

Sherwani, H.K., Studies in Muslim Political Thought and Administration, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore, 1968.

Simon, H.A., "A Behavioural Model of Rational Choice", Quarterly Journal of Economics, Vol. 69, February 1955.

Simon, H.A., "New Developments in the Theory of The Firm", American Economic Review, Vol. 52, May 1962.

Williamson, O.E., "Managerial Discretion and Business Behaviour", American Economic Review, Vol. 53, December 1963.

Williamson, O.E., The Economics of Discretionary Behaviour: Managerial Objectives in a Theory of the Firm, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc., 1964.